الأمم المتحدة

A/74/179

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

أشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، أورميلا بهولا، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣٣.

* A/74/50.

090819 050819 19-12149 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها

موجز

تناقش المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، في هذا التقرير، استرقاق الأطفال ومختلف الأشكال التي يتخذها اليوم. ويقدم التقرير أيضا تقييما للالتزامات الرئيسية القائمة للدول الأعضاء في مجال منع استرقاق الأطفال والتصدي له.

وتستهل المقررة الخاصة بتقييم الأطر والتعريفات التشريعية ذات الصلة؛ وتتابع بتسليط الضوء على مظاهر استرقاق الأطفال في مختلف المناطق، فضلا عن الأسباب الجذرية للظاهرة، وتقيّم أثر استرقاق الأطفال على الضحايا. وفي الختام، تقدم المقررة الخاصة موجزا عن الاستراتيجيات الممكنة لدرء استرقاق الأطفال والقضاء عليه قبل أن تقدم توصيات إلى الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، بما يشمل المؤسسات التجارية، من أجل القضاء على استرقاق الأطفال على الصعيدين العالمي والوطني، بما في ذلك في ضوء التزامات الدول المتعهد بها في إطار أهداف التنمية المستدامة.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٥

ثانيا – الإطار التشريعي والتعريف ٥

ثالثا – مظاهر استرقاق الأطفال ٩

ألف – استعراض عام ٩

باء – السخرة ٩

جيم – استخدام الأطفال في الاتجار بالمخدرات ١١

دال – الأطفال في النزاع المسلح ١١

هاء – زواج الأطفال ١٢

رابعا – الأسباب الجذرية لاسترقاق الأطفال ١٣

ألف – العوامل الثقافية ١٤

باء – العوامل القانونية ١٥

جيم – النزاعات والأزمات البيئية ١٦

خامسا – العواقب بالنسبة إلى الطفل ١٧

ألف – الحق في بيئة أسرية ١٧

باء – الصحة ١٧

جيم – الأمية والافتقار إلى التعليم ١٨

سادسا – الاستراتيجيات الرامية إلى منع استرقاق الأطفال والقضاء عليه ١٨

ألف – الأطر التشريعية والتنظيمية ١٩

باء – التعليم ٢١

جيم – الحد من الفقر ٢٢

دال – سلاسل التوريد والنهج القائمة على أساس المناطق ٢٣

هاء – الاستجابات الإنسانية ٢٣

واو – المبادرات والتعاون الدوليان ٢٤

زاي – أنشطة المجتمع المدني ٢٥

سابعا – الاستنتاجات والتوصيات ٢٥
ألف – استنتاجات ٢٥
باء – توصيات إلى الدول الأعضاء ٢٦
جيم – توصيات إلى أصحاب المصلحة الآخرين ٢٨

أولا – مقدمة

١ – أنشأ مجلس حقوق الإنسان، بقراره ١٤/٦ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ولاية المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، ومددها فيما بعد بقراراته ٢/١٥ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، و ٣/٢٤ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، و ١/٣٣ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقدمت المكلفة بالولاية في الوقت الراهن، أورميلا بهولا، أول تقاريرها إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٧ (A/72/39) وهذا التقرير هو الأخير للمكلفة بالولاية في الوقت الراهن إلى الجمعية العامة.

٢ – ويقدم هذا التقرير معلومات عن استرقاق الأطفال ومختلف الأشكال التي يتخذها في الوقت الراهن، ويقيّم أيضا الالتزامات الرئيسية ذات الصلة التي تقع على الدول الأعضاء. وبما أن استرقاق الأطفال كمفهوم قانوني قائم بذاته لا يوجد له تعريف، فإن الكثير من الأدبيات تستكشف عمل الأطفال بشكل عام. بيد أن عمل الأطفال في اتفاقات منظمة العمل الدولية لا يعني في حد ذاته استرقاق الأطفال. ولذلك فإن هذا التقرير يستخدم البيانات المتاحة، التي تتعلق في المقام الأول بزواج الأطفال، وأسوأ أشكال عمل الأطفال حسب التعريف الوارد في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، والعمل المواضيعي السابق لذلك القائم على هجرة الأطفال والعنف ضد الأطفال.

ثانيا – الإطار التشريعي والتعريف

٣ – تخضع الدول لمجموعة واسعة النطاق من الالتزامات الدولية المتعلقة بحظر استرقاق الأطفال والاستغلال المتصل به، وتشمل الممارسات الأكثر ارتباطا بالرق عبودية الدين، والزواج القسري، والاستغلال الجنسي، وأسوأ أشكال عمل الأطفال. بيد أن وضع تعريف واضح لاسترقاق الأطفال أمر صعب من الناحية المفاهيمية. فالتعريفات الممكنة تتباين بحسب المصدر الذي تمتح منه، حيث يكون لذلك آثار كبيرة على حدود الظاهرة والأطر التي تحكمها. ويقدم التعريف المنصوص عليه في الاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٢٦ نظرة أضيق لمحددات الرق، في حين أن نظرة أكثر شمولا يمكن أن تحيل إلى مفاهيم ”الرق المعاصر“ أو ”أشكال الرق المعاصرة“. وفي سياق الأطفال، يمكن توسيع نطاق هذا التعريف الأخير بالرجوع إلى عبارة الاستغلال المستخدمة في اتفاقية حقوق الطفل.

٤ – وبموجب المادة ١ من الاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٢٦، فإن الرق هو ”حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه السلطات الناجمة عن حق الملكية، كلها أو بعضها“. ويشمل ذلك حالات الملكية القانونية (حاليا غير قانونية في جميع الدول)، فضلا عن الرق بحكم الواقع – ممارسة سلطات مرتبطة بالملكية في غياب الحماية القانونية. وتتوسع مبادئ بيلاجيو – هارفرد التوجيهية بشأن المحددات القانونية للرق في هذا التعريف، وتشير إلى أن السلطات المتصلة بالحق في الملكية ”ينبغي أن تُفهم على أنها تشكل السيطرة على شخص بطريقة تحرمه حرمانا كبيرا من حريته الفردية، بقصد استغلاله عن طريق استخدامه، أو إدارته، أو التربح منه، أو نقله، أو التخلص منه“[(١)]. وفي هذا السياق، يمارس الشخص سيطرة ترقى إلى الامتلاك؛ أي السيطرة على شخص بطريقة قد لا تختلف عن السيطرة على شيء على مدى فترة

(١) Members of the Research Network on the Legal Parameters of Slavery, “2012 Bellagio-Harvard Guidelines on the Legal Parameters of Slavery”, in Allain, ed., *The Legal Understanding of Slavery: From the Historical to the Contemporary* (Oxford University Press, 2012), guideline 2.

زمنية لا تكون، من منظور الشخص المسترق، محدد المدة[٢]. ومن ثم، فإن *استرقاق الأطفال* يظهر حيثما تُمارس سيطرة ترقى إلى الامتلاك على شخص دون سن ١٨ عاما.

٥ - ويؤدي الاعتراف بالرق *بحكم الأمر* الواقع إلى طمس الحدود بين الرق وغيره من أشكال الاستغلال. ويمكن تخطي عتبة السيطرة التي ترقى إلى الامتلاك في حالات الاستعباد، أو الأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، أو السخرة، أو غير ذلك من أشكال الاستغلال، مما يجعلها ترقى إلى مستوى الرق. وتعترف المادة ٥ من اتفاقية عام ١٩٢٦ بهذه الإمكانية، حيث تلتزم الأطراف باتخاذ جميع التدابير الضرورية للحؤول دون تحول العمل الجبري أو القسري إلى ظروف تماثل ظروف الرق. بيد أن الاتفاقية الخاصة بالرق نفسها لا تحظر جميع أشكال العمل القسري باعتباره رقا، وهو تمييز تعزز أكثر من خلال صياغة اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩). وبالمثل، تعترف المادة ١ من الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، لعام ١٩٥٦ بأن ''الأعراف والممارسات الشبيهة بالرق'' الأربع المحددة قد، وقد لا، تكون مشمولة بتعريف [١٩٢٦] للرق[٣]. وبالتالي، فإن هناك اعترافا بأن مجموعة من الممارسات الاستغلالية قد ترقى إلى الرق أو الاستعباد في بعض الحالات، ولكنها لا تُعتبر كذلك في حد ذاتها عادة من دون وجود مستوى من السيطرة يرقى إلى الامتلاك.

٦ - وعلى الرغم من وجود هذا الإطار الدولي لتعريف العبودية، فإن استرقاق الأطفال أصبح مصطلحا عاما لطائفة من الممارسات التي قد لا يقع بعضها ضمن حدود الرق في حد ذاته. وتعترف المادة ٣ (أ) من اتفاقية القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) بأن بيع الأطفال والاتجار بهم وعبودية الدين والقنانة والعمل القسري أو الإجباري (بما في ذلك في نزاعات مسلحة) هي ''رق أو ممارسات شبيهة بالرق''. ويعقّد هذا العلاقة بين الرق، و ''الأعراف والممارسات الشبيهة بالرق''، والسخرة المبينة أعلاه بالنظر إلى أن ذلك يشمل الاتجار والسخرة في إطار مظلة ''الرق والممارسات الشبيهة بالرق'' في سياق استغلال الأطفال. وهذا يعكس الاجتهاد القضائي الدولي بشأن استرقاق البالغين، من خلال الاعتراف الغامض بـ ''أشكال الرق المعاصرة'' باعتبارها فئة أشمل من الرق وحده[٤]، ومن خلال الإدماج الشامل للاتجار بالبشر في حظر الاسترقاق والسخرة[٥].

٧ - وأدت اتفاقية حقوق الطفل دورا مركزيا في وضع معيار قانوني عالمي ناظم. وتُلزم المادة ١٩ الأطراف باتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من الاستغلال، في حين تعترف المادتان ٣٢ و ٣٤ بحق الأطفال في الحماية من الاستغلال الاقتصادي، والأعمال الخطرة والضارة، والعمل الذي يشوش على تعليمهم أو يضر برفاههم، وجميع أشكال الاستغلال

(٢) المرجع نفسه، المبدأ التوجيهي ٣.

(٣) الأعراف والممارسات الأربع الشبيهة بالرق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية هي القنانة، وعبودية الدين، وبعض الممارسات المتعلقة بالزواج وتسليم الأطفال من جانب والديهم أو الأوصياء عليهم لأغراض الاستغلال.

(٤) انظر، على سبيل المثال، المدعي العام ضد دراغوليوب كوناراتش، ورادومير كوفاتش، وزوران فوكوفيتش، القضية رقم IT-96-23/1-T & IT-96-23-T، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، الحكم، الدائرة التمهيدية، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و Caso *Trabajadores de la Hacienda Brasil Verde vs. Brasil*, Corte Interamericana de Derechos Humanos, Sentencia de 20 octubre de 2016 (Excepciones Preliminares, Fondo, Reparaciones y Costas).

(٥) انظر، مثلا، قضية *رانتسيف ضد قبرص وروسيا*، الدعوى رقم ٠٤/٢٥٩٦٥، مجلس أوروبا، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

الجنسي. وقد تعزز هذا بإضافة ثلاثة بروتوكولات اختيارية، تغطي البيع والاستغلال الجنسي للأطفال، واشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وإنشاء إجراء لتقديم البلاغات.

٨ - وتُكمّل اتفاقيات منظمة العمل الدولية هذا الإطار من خلال تنظيم استغلال الأطفال في العمل، بما في ذلك رفع الحد الأدنى لسن عمل الأطفال من ١٤ إلى ١٥ عاما وحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال. وتقترن الاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (رقم ١٨٢) بالتوصية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال (غير الملزمة)، ١٩٩٩ (رقم ١٩٠)، التي تهدف إلى وضع مبادئ توجيهية لتنفيذ الاتفاقية رقم ١٨٢.

٩ - وثمة تمييز مهم يجب إقامته بين تشغيل الأطفال، وعمل الأطفال، واسترقاق الأطفال، لا سيما فيما يتعلق بالمادة ٣ (د) من الاتفاقية رقم ١٨٢. ذلك أن شرعية تشغيل الأطفال تُحدَّد بموجب اتفاقيات منظمة العمل الدولية بحسب سن الطفل وطبيعة العمل. وتنص اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) على أنه يُسمح للأطفال ابتداء من سن ١٦ عاما بالعمل شريطة أن تصان تماما صحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم وأن يتلقوا تعليما محددا أو تدريبا مهنيا كافيين (المادة ٣ (٣)). ويمكن للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٥ سنة القيام بأعمال ''خفيفة'' تُعرَّف بأنها (أ) أعمال لا يحتمل أن تكون ضارة بصحتهم أو نموهم؛ و (ب) لا تعطل مواظبتهم في المدرسة واشتراكهم في برامج التوجيه أو التدريب المهنيين التي تقرها السلطة المختصة، ولا تضعف قدرتهم على الاستفادة من التعليم الذي يتلقونه (المادة ٧ (١)). وكتدبير انتقالي، يمكن الاستعاضة عن سني ١٢ و ١٤ بسني ١٣ و ١٥، وعن سن ١٤ بسن ١٥ سنة في الحالات التي يكون فيها اقتصاد دولة ما ومرافقها التعليمية لم تبلغ درجة كافية من التطور (المادة ٧ (٤)).

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للأطفال دون سن ١٣ عاما أن يضطلعوا بالأعمال المنزلية في منازلهم، في ظروف معقولة. وتعتبر هذه الأعمال جزءا لا يتجزأ من الحياة الأسرية والنشأة، وبالتالي فإنها لا تصنف عموما كعمل أطفال بالنظر إلى أن عامل التشغيل عنصر غير وارد. ومع ذلك، هناك ظروف ترقى فيها أعباء العمل وظروفه إلى الظروف الشبيهة بعمل الأطفال أو السخرة أو الظروف الشبيهة بالرق (انظر اتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩)).

١١ - وفيما يتعلق بزواج الأطفال، فإن عجزهم المفترض عن الموافقة على الزواج يؤدي في جميع الحالات إلى الزواج القسري. ويكون الزواج زواج أطفال عندما يكون أحد الطرفين على الأقل دون سن الرشد[٦] وتعلن المادة ١٦ (٢) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بطلان زواج وخطوبة الأطفال، حتى وإن كانت لا تُلزم الدول بالمعاقبة على هذه الممارسة. وقد لاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة مناهضة التعذيب أن زواج الأطفال يعوق إعمال المجموعة الكاملة من حقوق الضحايا، ويؤدي إلى أذى أو معاناة بدنية و/أو ذهنية، و/أو جنسية لها آثار فورية وطويلة الأجل[٧]. وقد حددت لجنة حقوق الطفل بصورة أكبر العديد من الأحكام الأخرى في اتفاقية حقوق

(٦) اتفاقية حقوق الطفل، المادة ١: الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه.

(٧) انظر A/HRC/26/22، الفقرة ١٠.

الطفل باعتبارها منطبقة على زواج الأطفال، بما في ذلك المادة ٢٤ (٣) بشأن الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال.

١٢ - وأوضحت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة العلاقة الوثيقة بين زواج الأطفال والاستغلال والرق، وتشير إلى أن الاسترقاق المنزلي متأصل في زواج الأطفال في حين أن الاسترقاق الجنسي كثيرا ما ينجم عن الزواج الاستعبادي[٨]. وهذه العلائق لا تعني بالضرورة أن جميع زيجات الأطفال رق. وعلى غرار الممارسات الأخرى، يُصبح زواج الأطفال رقا عندما توجد سيطرة ترقى إلى الامتلاك، في حين أن أشكالا أخرى من الاستغلال قد تندرج في عتبة أدنى.

١٣ - ولا تزال توجد في الأطر القانونية العديد من الحواجز التي تعترض حماية الأطفال من الزواج. ومع أن الزواج الاسترقاقي محظور بموجب الاتفاقية التكميلية لعام ١٩٥٦، وبما أن الأطراف في هذا النص تتعهد بأن تفرض، ''عند الحاجة''، حدودا دنيا مناسبة لسن الزواج (المادة ٢)، لا يوجد التزام دولي بفرض ذلك. وقد أوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن الحد الأدنى لسن الزواج ينبغي أن يكون ١٨ سنة للرجل والمرأة[٩]. بيد أن العديد من البلدان لم تسن تشريعات جنائية وطنية تحظر ممارسة زواج الأطفال، مما يترك معاييرها مُعرّفة تعريفا سيئا ويمكّن الذين يرتكبون تلك الممارسة من الإفلات من العقاب[١٠].

١٤ - ومن المستحيل تعريف استرقاق الأطفال استنادا إلى التصنيفات القانونية لمختلف الممارسات التي قد تشكله وحدها، لأن هذه التصنيفات تتداخل في بعض الحالات، ولكن ليس فيها جميعا. وهذا يجعل تعريف استرقاق الأطفال كمفهوم قانوني قائم بذاته أمرا صعبا. وكما في حالات استرقاق البالغين، فإن مظاهر السلطة المتصلة بحق الملكية - السيطرة التي ترقى إلى الامتلاك - لها أهمية بالغة في هذا السياق. بيد أنه فيما يتعلق بالأطفال، تعقّد الصورةَ الحدودُ المتغيرة للوكالة والأهلية المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل، والسلطات المتصلة بالوصاية. وتحاكي الوصاية في حالات كثيرة ممارسة العديد من هذه السلطات وتقترب من الامتلاك. ويفترض مفهوم القدرات المتطورة كما هي منصوص عليها في المادة ٥ من اتفاقية حقوق الطفل أن الأطفال، في المقام الأول، غير مُؤهلين لممارسة حقوقهم. وبدلا من ذلك، يمارس الأوصياء هذه الحقوق نيابة عن الأطفال. وكحد أدنى، من المرجح أن تنطوي صلاحيات الوصاية هذه على ممارسة صلاحيات الإدارة والنقل المرتبطة بالملكية، ودرجة من السيطرة وتقييد الحرية الفردية. ولذلك، قد تكون هناك حاجة إلى عدد أقل من التصرفات الإضافية لتخطي عتبة الرق في هذه الحالات مما يُحتاج إليه في حالات البالغين.

١٥ - ومع التسليم بعدم وجود تعريف وحيد لاسترقاق الأطفال وبأن تحديد الرق ينبغي أن يستوفي العتبات المشار إليها أعلاه، سيتوقف القول بما إذا كانت ممارسة ما في الواقع رقاً على تقييم الظروف الفردية بدلا من الممارسة نفسها. وفي غياب بيانات تتيح التوصل إلى تلك الأحكام، ينظر هذا التقرير في

(٨) غولنار شاهينيان، تقرير مواضيعي عن الزواج الاستعبادي، ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ (A/HRC/21/41).

(٩) التوصية العامة رقم ٢١ بشأن المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية، المعتمدة من اللجنة في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ (الفقرة ٣٦)؛ وهناك ١٨٩ بلدا طرفا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(١٠) انظر Katarina Schwarz, Jean Allain and Bernard Silverman, "The prohibition of human exploitation in domestic legislation: a global comparative and empirical analysis" (Rights Lab and Castan Centre for Human Rights Law، يصدر في تموز/يوليه ٢٠١٩).

الممارسات التي تنطوي على أكبر الاحتمالات بأن ترقى إلى الرق، بدلا من تحديد هذه الممارسات باعتبارها رقا في حد ذاتها.

١٦ - وهذه هي الممارسات والأعراف الشبيهة بالرق المبينة في الاتفاقية التكميلية لعام ١٩٥٦، والممارسات المحددة بموجب المادة ٣ (أ)-(ج) من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢. وتشكل المادة ٣ (د) من الاتفاقية الأخيرة، التي تحدد ''الأعمال التي يرجح أن تؤدي، بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي''، عنصرا قائما من عناصر الممارسات التي جرى النظر فيها، ولكنها في حد ذاتها فضفاضة أكثر من أن تسمح بإدراجها. وتشمل تلك الممارسات بيع الأطفال والاتجار بهم؛ وعبودية الدين؛ والقنانة؛ والعمل الجبري أو الإلزامي؛ والتجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلحة؛ والاستغلال الجنسي؛ واستخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة؛ وزواج الأطفال والزواج القسري المبكر (الزواج القسري المبكر يستخدم هنا اعترافا بالافتقار إلى حظر عالمي للزواج دون سن ١٨ عاما)؛ ونقل شخص من أجل مدفوعات أو وراثته؛ وتسليم الأوصياء الأطفال لأغراض الاستغلال.

١٧ - ومن الناحية المفاهيمية، يُصنف الاستغلال الجنسي للأطفال كشكل محتمل من أشكال استرقاق الأطفال. بيد أنه لأغراض هذا التقرير، الاستغلال الجنسي للأطفال ليس اعتبارا أساسيا، لأنه يندرج ضمن إطار منفصل.

ثالثا - مظاهر استرقاق الأطفال

ألف - استعراض عام

١٨ - مما يكبح تقييم فعالية المعاهدات الدولية واستجابات الدول خلط التعريفات، وكذا الطابع الخفي لاسترقاق الأطفال في كثير من الأحيان، والافتقار إلى بيانات تجريبية متسقة وقابلة للمقارنة.

١٩ - وعلى الرغم من أن البيانات المتعلقة بـ ''استرقاق الأطفال'' بوصفه أمرا فريدا لا تُجمّع بشكل منهجي في جميع أنحاء العالم، توجد إحصاءات عالمية بشأن زواج الأطفال وعمل الأطفال والسخرة. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأبحاث تركز على عمل الأطفال بشكل أكثر عمومية. ومع ذلك، عندما تتعزز هذه المصادر بمجموعة من البيانات الإقليمية والقطرية، فإنها تُتيح إجراء تقييم للاتجاهات والخصائص الدولية لعمليات استرقاق الأطفال المحتملة في مختلف المناطق والبلدان وتيسر رسم صورة لاسترقاق الأطفال على الصعيد العالمي.

باء - السخرة

٢٠ - على الرغم من أن التقديرات المتعلقة بالسخرة بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٢ تشير إلى انخفاض كبير في عمل الأطفال، يبدو أن التقدم المحرز تباطأ بشكل كبير بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦. وباستثناء عمل الأطفال المسموح به، يُقدر أن ما مجموعه ١٥٢ مليون طفل - ٦٤ مليون فتاة و ٨٨ مليون فتى - يخضعون لعمل الأطفال على الصعيد العالمي، وهو ما يقرب من واحد من كل ١٠ أطفال في جميع أنحاء

العالم[١١]. وفي أقل البلدان نموا، يزاول حوالي واحد من كل أربعة أطفال (أعمارهم من ٥ إلى ١٧ سنة) أعمالا تُعتبر مضرة بالصحة والنمو[١٢]. ووفقا *للتقديرات العالمية للرق المعاصر* لعام ٢٠١٦، فإن هناك ٤,٣ ملايين طفل دون سن الثامنة عشرة يتعرضون للعمل القسري. وتشمل هذه التقديرات مليون طفل يتعرضون للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية (أغلبهم من الفتيات)، و ٣ ملايين طفل يتعرضون للعمل القسري أو أشكال أخرى من الاستغلال في العمل، و ٣٠٠ ٠٠٠ طفل يتعرضون لعمل قسري تفرضه السلطات الحكومية[١٣].

٢١ - وتبين المؤشرات الحالية أن الفتيان يواجهون خطر عمل الأطفال أكثر من الفتيات، إلا أن تُرجح قلة الإبلاغ عن عمل الفتيات، وبخاصة فيما يتعلق بعمل الأطفال في المنازل[١٤]. ويسود عمل الأطفال أكثر في البلدان المنخفضة الدخل، ولكنه ليس مسألة مقصورة على البلدان المنخفضة الدخل. وتشير تقديرات عام ٢٠١٦ إلى أن أفريقيا تجاوزت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بوصفها المنطقة التي تعرف أعلى مستويات عمل الأطفال، حيث إن ١٩,٦ في المائة أو ١ من كل ٥ أطفال في أفريقيا يزاول عمل الأطفال، مقارنة مع ٧,٤ في المائة من الأطفال - وهو ما يمثل ١ من كل ١٤ طفلا - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[١٥]. وعلى الرغم من السياسات التي وضعتها الحكومات في العديد من البلدان الأفريقية لمعالجة عمل الأطفال عموما، يمكن الحديث عن زيادة في الأعداد منذ عام ٢٠١٢، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء حيث يتوفر عدد قليل من البلدان على خطط عمل وطنية معنية بعمل الأطفال[١٦]، في حين شهدت المناطق الأخرى انخفاضا مستمرا. **Error! Bookmark not defined.**

٢٢ - وعلى الصعيد العالمي، ينتشر عمل الأطفال أكثر في الفئة العمرية من ٥ إلى ١١ سنة، حيث يُقدر أن ما يقرب من النصف أو ٤٨ في المائة من مجموع من يزاولون عمالة الأطفال يدخلون ضمن هذه الفئة العمرية. بيد إنه فيما يتعلق بالأطفال الذين يزاولون أعمالا خطرة، فإن النسبة الأعلى (٥١ في المائة) هي الفئة من ١٥ إلى ١٧ سنة[١٧]. غير أن ما يقرب من ربع جميع أعمال الأطفال الخطرة (١٩ مليون) يقوم بها أطفال دون سن ١٢ عاما[١٨].

---

(١١) International Labour Organization (ILO*), Global Estimates of Child Labour: Results and Trends, 2012-2016* (2017).

(١٢) بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) ILO, *Global Estimates of Child Lab*our (2017).

(١٥) فيما يلي النسب المئوية في مناطق أخرى: ٥,٣ في المائة في الأمريكتين؛ و ٤,١ في المائة في أوروبا وآسيا الوسطى؛ و ٢,٩ في المائة في الدول العربية. وانظر عموما الموجزات الإقليمية في ILO, *Global Estimates of Child Labour* (2017)؛ و ILO and Walk Free Foundation, *Global Estimates of Modern Slavery: Forced Labour and Forced Marriage* (Geneva, 2017).

(١٦) بنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية جميعها لديها خطط عمل وطنية بشأن عمل الأطفال. ومن أجل مزيد من البيانات، انظر لوحة منظمة العمل الدولية القطرية بشأن عمل الأطفال في أفريقيا (https://www.ilo.org/ipec/Regionsandcountries/Africa/lang--en/index.htm).

(١٧) ILO, *Global Estimates of Child Labour* (2017).

(١٨) المرجع نفسه.

٢٣ - وفي الحالات التي تحدُث فيها عبودية الدين، يجري ذلك عادة نتيجة عدم الاستقرار المالي بسبب الفقر، مع سعي شخص ما إلى الحصول على قرض وتعهده بالعمل المنخفض الأجر أو من دون أجر على سبيل الضمان. وقد يحدد المستغلون سعر فائدة مرتفع على نحو غير معقول على القرض أو يضعون شروطا أخرى تحول دون سداد العمال لديونهم. وهذه الديون تُورّث، مما يؤدي إلى استمرار دوامة العبودية التي يمكن أن تؤثر على عدة أجيال، ولا سيما في حالة الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة.

٢٤ - وعلى الرغم من إجراء بحوث في سلاسل التوريد، لا توجد بيانات كمية شاملة وموثوقة بشأن عمل الأطفال في سلاسل الإمدادات. ويُعتقد أن عمل الأطفال يطال معظم القطاعات ومعظم مناطق العالم، على الرغم من أنه صحيح أيضا أن عمل الأطفال في إنتاج السلع للاستهلاك الأسري والمحلي يمثل غالبية عمالة الأطفال في العالم[١٩]. ويوجد النصيب الأكبر من عمل الأطفال والسخرة في القطاع الزراعي، ولا سيما في الزراعة التجارية وزراعة الكفاف، وصيد الأسماك والحراجة، ويلي ذلك العمل في الخدمات، والصناعة، بما في ذلك التعدين.

٢٥ - بيد أنه من المتوقع أن يتغير عمل الأطفال في قطاعي الخدمات والصناعة في المستقبل مع تحول المناطق بشكل متزايد إلى مناطق هشة أمام آثار تغير المناخ، مما يؤدي إلى تشريد المجتمعات المحلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ومن المتوقع، على وجه الخصوص، أن تقود صعوبات التكيف مع تغير المناخ في الزراعة الناس إلى خارج هذا القطاع الريفي، إذ ستدفعهم إلى قطاعات أخرى لن يكونوا فيها أقل عرضة للاستغلال، إن لم يكن أكثر.

جيم - استخدام الأطفال في الاتجار بالمخدرات

٢٦ - كما هو الحال بالنسبة لسائر أشكال الرق، يستخدم المستغلون الذين يستعملون الأطفال في الاتجار بالمخدرات أساليب مثل الضغوط النفسية، والعنف، والتهديدات بالعنف ضد الضحايا وأسرهم من أجل إجبار الأطفال على الاتجار بالمخدرات ومنعهم من الهرب. ويؤدي الإدمان أيضا إلى جعل الأطفال تابعين لأرباب العمل الاستغلاليين، حيث يقوم المتجرون بتخدير الأطفال الذين قاموا بتجنيدهم أو يسعون إلى تجنيدهم، دون موافقتهم، من أجل إيجاد هذه التبعية. وبمجرد أن يصبح الأطفال مدمنين، يقعون في دوامة من الاستغلال من أجل تمويل استمرار التعاطي[٢٠].

دال - الأطفال في النزاع المسلح

٢٧ - في كثير من الأحيان، تقوم الجماعات المسلحة بتجنيد الأطفال ليصبحوا أعضاء في القوات المسلحة، ولأغراض الاستغلال الجنسي، أو السخرة في مجموعة متنوعة من الأدوار، من الخدمات

(١٩) ILO, *Ending Child Labour By 2025: A Review of Policies and Programmes* (Geneva, 2018).

(٢٠) Jennifer Cole, "Service providers' perspectives on sex trafficking of male minors: comparing background and trafficking situations of male and female victims", *Child and Adolescent Social Work Journal*, vol. 35, No. 4 (August 2018)؛ و Jacquelyn C. A. Meshelmiah, Carra Gilson and Athapattu Pathirannelage A. Prasanga, "Use of drug dependency to entrap and control victims of sex trafficking: a call for a U.S. federal human rights response", *Dignity: A Journal on Sexual Exploitation and Violence,* vol. 3, No. 3 (2018)؛ و Hans van de Glind and Joost Kooijmans, "Modern-day child slavery", *Children & Society,* vol. 22 (2008).

اللوجستية إلى خدمات المطاعم[٢١]. وفي الغالب يعجز الأطفال عن الهرب من الجماعات المسلحة بسبب عدم وجود مقدمي الرعاية، والفقر، والضغط النفسي والتهديدات، والإدمان على المخدرات[٢٢]. وعلى الرغم من أنه يُعتقد أن معظم الأطفال الجنود هم أولاد تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧، فإن العدد الإجمالي للأطفال الجنود من الفتيات يُقدر بنحو ٤٠ في المائة[٢٣].

هاء - زواج الأطفال

٢٨ - هناك ما يقدر بنحو ٥ ٦٧٩ ٠٠٠ من الأطفال المجبرين على الزواج، أو ٢,٥ من كل ١ ٠٠٠ طفل في جميع أنحاء العالم[٢٤]. وتشير بيانات اليونيسف لعام ٢٠١٨ إلى أن النسبة المئوية لمجموع حالات زواج الأطفال، بمن فيهم الأطفال المتزوجون قبل سن ١٥ عاما، هي أعلى في أقل البلدان نموا[٢٥]، مع شيوع زواج الأطفال أكثر في آسيا والمحيط الهادئ، ثم أفريقيا[٢٦]. وعلى الرغم من أن زواج الأطفال آخذ في الانخفاض في عدد من البلدان، من المتوقع أن يرتفع عدد الأطفال بشكل كبير في عدد من البلدان، مما سيزيد حالات زواج الأطفال وسيوقف معدلات الانخفاض[٢٧].

٢٩ - وعلى الرغم من أن الهشاشة إزاء زواج الأطفال وانتشاره لا يقتصر على جنس واحد، فإن الفتيات يمثلن غالبية ضحايا زواج الأطفال، كما أن الأكثر تضررا منهن هن من يوجدن في المجتمعات الريفية وذوات مستويات التعليم المتدنية[٢٨]. ويمكن أن تُكره الفتيات على الزواج من جانب الأسر التي ترى في هذا تدبيرا وقائيا ضد السلوك غير الأخلاقي أو المشين، أو كطريقة للحفاظ على الشرف إذا حملت الفتاة - سواء عن طريق ممارسة الجنس بالتراضي أو الاغتصاب[٢٩]. وهناك أيضا تقارير تفيد

(٢١) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *Global Report on Trafficking in Persons* (2018).

(٢٢) Ishmael Beah, *A Long Way Gone: Memoirs of a Boy Soldier* (Farrar, Straus and Giroux, 2007)؛ و Dessa K. Bergen-Cico, *War and Drugs: The Role of Military Conflict in the Development of Substance Abuse* (Routledge, 2012)؛ و Steinar Johannessen and Helge Holgersen, "Former child soldiers' problems and needs: Congolese experiences", *Qualitative Health Research*, vol. 24, No. 1 (2014).

(٢٣) Brigit Katz, "Female child soldiers can be victims of abuse, perpetrators of violence", *New York Times*, 8 April 2015؛ و Laura Snowdon, "Girl child soldiers: the relevance of gender in preventing and responding to the use of child soldiers", Women's Caucus on Women's Issues, essay contest 2016.

(٢٤) ILO and Walk Free Foundation, *Global Estimates of Modern Slavery: Forced Labour and Forced Marriage* (Geneva, 2017).

(٢٥) https://data.unicef.org/topic/child-protection/child-marriage/.

(٢٦) فيما يلي انتشارها: ٠,٣٣ في المائة في آسيا والمحيط الهادئ؛ و ٠,٢٦ في المائة في أفريقيا؛ و ٠,١٢ في المائة في الدول العربية (بسبب الطريقة التي قيس بها الزواج القسري للأطفال، يقلل هذا الرقم من مداه الإجمالي)؛ و ٠,٠٨ في المائة في الأمريكتين، وأقل من ٠,١ في المائة في أوروبا وآسيا الوسطى. وانظر عموما الموجزات الإقليمية في *Global Estimates of Child Labour* (2017) و *Global Estimates of Modern Slavery* (2017).

(٢٧) اليونيسف، Ending Child Marriage: Progress and Prospects (٢٠١٤)، وانظر بوجه عام الموجزات الإقليمية في *Global Estimates of Child Labour* (2017) و *Global Estimates of Modern Slavery* (2017).

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) Judith Senderowitz, *Adolescent Health: Reassessing the Passage to Adulthood*, World Bank discussion papers No. 272 (World Bank, 1995)؛ و ECPAT and Plan International, *Thematic Report: Unrecognised Sexual Abuse and Exploitation of Children in Child, Early and Forced Marriage* (2015).

بأن الأطفال الذين يتم الاتجار بهم داخليا وعبر الحدود ويباعون لأغراض الزواج، على سبيل المثال في الشرق الأوسط، ومن ميانمار إلى الصين.

٣٠ - ولا ترقى جميع الزيجات التي تنطوي على صفقة بالضرورة إلى رق. بيد أنه عند ترتيب زواج على أساس نوع من التبادل الاقتصادي، قد يكون خطر زواج الاسترقاق عاليا، كما أن الزيجات القائمة على صفقات تميل إلى افتراض الملكية من الطرف المهيمن[٣٠]. ومن شأن التبادلات الرامية إلى تعزيز الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي للبالغين الضالعين في العقد أن توجد عمليا نوعا من الشعور بالقيمة والامتلاك للعروس، لا سيما إذا كان الأمر يتعلق بطفلة.

رابعا - الأسباب الجذرية لاسترقاق الأطفال

٣١ - يتيسّر استرقاق الأطفال من خلال مجموعة من الأسباب المعقدة والمترابطة، بما في ذلك الفقر، والقيود على التعليم (لا سيما بالنسبة للفتيات)، والتمييز الإثني والطبقي، والتقاليد الثقافية والدينية الضارة، وعدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد النساء والفتيات، وضعف إنفاذ القوانين أو عدم كفاية التشريعات، والضغوط الناجمة عن النزاعات والكوارث الطبيعية[٣١].

٣٢ - وفي كثير من الأحيان يكون العمل الأطفال القسري وسخرتهم ناجما عن الحرمان الاجتماعي والاقتصادي. وفي حالات أخرى، تكون العبودية متوارثة بين الأجيال، ويمكن أن تنتقل الديون من أحد الوالدين إلى الطفل عندما يصبح الأول غير قادر على العمل[٣٢]. وثمة توافق واسع في الآراء أيضا بأن عمل الأطفال يرتبط بدرجة كبيرة بعدم وجود إمكانية الحصول على التعليم[٣٣].

٣٣ - وفيما يتعلق بزواج الأطفال، تشير الأدلة إلى أن الأطفال الفقراء يتزوجون بأعداد أكبر كما أنهم أكثر عرضة للزواج في سن أبكر[٣٤]. وفي بعض المجتمعات، تعتبر الفتيات عبئا اقتصاديا لهن إمكانية متدنية لتحقيق الكسب، كما أن الأسر والفتيات أنفسهن ينظرن إلى زواج الأطفال كوسيلة لتأمين مستقبل أطفالهن[٣٥]. وقد تيسر الأسر الواقعة في براثن الفقر زواج الأطفال بسبب الفوائد المالية التي يمكن جنيها من خلال ترتيبات المهر أو سعر العروس[٣٦].

---

(٣٠) Rachel Borrell for Anti-Slavery International, *Behind Closed Doors: Child and Early Marriage as Slavery* (2015).

(٣١) an International, *Breaking Vows: Early and Forced Marriage and Girls' Education* (2011).

(٣٢) Garance Genicot, "Child bonded labour", technical report (Georgetown University, 2007).

(٣٣) ILO, *Global Estimates of Child Labour* (2017).

(٣٤) ECPAT and Plan International, *Thematic Report: Unrecognised Sexual Abuse and Exploitation of Children in Child, Early and Forced Marriage* (2015).

(٣٥) Plan International Niger, *Early Marriage in Niger: Results of the Survey Conducted by Plan in 36 Villages of Dosso Province in Niger* (2003)؛ و Esther Spindler and others, *Child Marriage, Fertility, and Family Planning in Niger: Results from a Study Inspired by the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES)* (Washington, DC, Promundo-US, 2019).

(٣٦) Rachel Borrell for Antislavery, *Behind Closed Doors: Child and Early Marriage as Slavery* (2015).

٣٤ - ولا زالت الفتيات يحتلن وضعا أدنى في العديد من البلدان بسبب التمييز، والأعراف الاجتماعية، والمواقف والمعتقدات التي تحرمهن من حقوقهن ومن الحصول على التعليم، وهو ما يتيح لهن قدرة أقل على التفاوض حول الزواج والقضايا ذات الصلة. ولا يوجد شرط دولي فيما يتعلق بالسن القانونية للزواج (في حين تعلن اتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة بطلان زواج الأطفال، تُحدد القوانين المحلية السن الذي يبلغ فيه الطفل الرشد). ويسمح الكثير من البلدان بالزواج في سن مبكرة بموافقة الأبوين أو الموافقة القضائية أو تسمح باستثناءات في حالة الزواج العرفي والديني التي يمكن أن تقوض تدابير الحماية القانونية من الزواج المبكر. وهناك أدلة أيضا على أن الزواج غير القانوني (أي الزيجات التي تحدث دون سن ١٨ عاما والتي لا تخضع لموافقة الوالدين أو الموافقة القضائية)[٣٧].

ألف - العوامل الثقافية

٣٥ - تدخل العوامل الثقافية أيضا في صميم القضايا المحيطة باسترقاق الأطفال، وكمثال على ذلك، هناك مفاهيم ''شرف'' الأسرة، والتصورات المجنسنة للأدوار المجتمعية والأدوار في العمل، ومحدودية قدرة الأطفال والوسائل المتاحة لهم لتحدي الاستغلال، وقبول هذه الممارسات في بعض المجتمعات المحلية[٣٨]. وعلى سبيل المثال، بموجب نظام ''الطفل المستبعد'' في هايتي ونظام ''التعهيد'' في توغو، يُرسَل الأطفال للقيام بالأعمال المنزلية مقابل التعليم والغذاء والسكن، ولكن من الناحية العملية، فإنهم قد يصبحون عرضة للاسترقاق المنزلي.

٣٦ - وينتشر زواج الأطفال أكثر ما ينتشر في آسيا وأفريقيا جنوبي الصحراء[٣٩]. وهناك عدد من الممارسات التقليدية المحيطة بالزواج المبكر وزواج الأطفال التي هي أساسا وسيلة لتوطيد العلاقات بين الأسر، أو طريقة لتسوية المنازعات، أو إحكام الصفقات على الأراضي والممتلكات. وبالمثل يمكن لنظم المهر أو سعر العروس، التي تُمنح ضمنها الهدايا أو الأموال مقابل عروس، أن تقدم أيضا حوافز مالية قوية للأسر من أجل النظر في الزواج المبكر[٤٠]. ويؤمن الكثير من الآباء بأن من واجبهم كفالة زواج أطفالهم وبأن التزاماتهم تجاههم يتم الوفاء بها من خلال الزواج نفسه. وقد تكون الجزاءات الاجتماعية ضد الآباء الذين لا يوفون بواجبهم تجاه زواج أطفالهم قاسية في بعض البلدان[٤١].

---

(٣٧) Quentin T. Wodon and others, *Ending Child Marriage: Child Marriage Laws and Their Limitations* (Washington, DC, World Bank Group, 2017)

(٣٨) Shavana Musa and Wendy Olsen, *Bonded Child Labour in South Asia: Building the Evidence Base for DFID Programming and Policy Engagement* (United Kingdom Department for International Development, 2018).

(٣٩) UNICEF, *Ending child marriage: progress and prospects* (2014).

(٤٠) Judith Senderowitz, *Adolescent Health: Reassessing the Passage to Adulthood*, World Bank discussion papers No. 272 (World Bank, 1995)؛ و ECPAT and Plan International, *Thematic Report: Unrecognised Sexual Abuse and Exploitation of Children in Child, Early and Forced Marriage* (2015)؛ و Plan International, *Stealing Innocence: Child Marriage and Gender Inequality in Pakistan* (2011).

(٤١) ECPAT and Plan International, Thematic Report (2015)؛ و Rachel Borrell for Antislavery International, *Behind Closed Doors: Child and Early Marriage as Slavery* (2015).

باء – العوامل القانونية

٣٧ – تساهم القوانين المتضاربة أو غير الملائمة، وضعف إنفاذ القانون والافتقار إلى الموارد المخصصة لأفرقة إنفاذ القانون، وضعف التنسيق بين مختلف الإدارات والوزارات، وعدم فعالية نظم الرصد هي أيضا في أسباب ونتائج عمل الأطفال(٤٢).

٣٨ – ولا يزال عدد كبير من البلدان لم يجرم بعد مجموعة من الممارسات المتعلقة باسترقاق الأطفال. فلم يُجرم نحو نصف بلدان العالم الرق في حد ذاته، في حين أن أكثر من ربعها ليس له لا قانون جنائي ولا حظر دستوري. وبالمثل، ٤٧ في المائة من الدول ليست لديها أحكام للمعاقبة على السخرة عموما لا في قانونها الجنائي ولا في قانون العمل فيها، في حين أن ٦٨ في المائة منها لم يجرم أي نوع من أنواع السخرة أو أي واحد من الأعراف والممارسات الأربع الشبيهة بالرق. وعلى الرغم من أن معظم البلدان قد أحدثت جرائم الاتجار بالبشر، إلا أن الكثير منها غير مكتملة، ولا تحيط بالقدر الكافي بأبعاد وخصائص الرق والاستغلال بوصفهما ممارسات غير مشروعة في حد ذاتها(٤٣).

٣٩ – وفي كثير من البلدان، لا يتمتع الأطفال بالحماية القانونية من الزواج المبكر والزواج القسري، حتى في الحالة التي يكون فيها التسجيل الإلزامي للزواج منصوصا عليه في القانون. ويسمح عدم الفعالية في إنشاء عمليات فعالة، مثل خدمات تسجيل الزواج، باستمرار الممارسة مع الإفلات من العقاب(٤٤). وقد لا يكون الضحايا أنفسهم على بينة من حقوقهم، كما أن الذين هم كذلك يواجهون مع ذلك صعوبة كبيرة في التعامل مع النظم القانونية اللازمة لفسخ الزيجات(٤٥).

٤٠ – ويمكن لسياسة الهجرة أن تسهم في هشاشة الأطفال المهاجرين إزاء الرق والممارسات الشبيهة بالرق. كما أن القوانين المقيدة للهجرة تشجع استراتيجيات الهجرة المحفوفة بالمخاطر وتوجِد فرصا للمتجرين(٤٦). ويعاني المهاجرون من زيادة هشاشتهم نتيجة ضعف وضعهم الاجتماعي والقانوني، وهم أكثر عرضة للاستغلال وهزالة الأجور، وهناك أدلة على أن الآباء يلجأون في هذه الحالات إلى إرسال

(٤٢) “Eradicating child labour, forced labour and promoting youth employment by 2025: a gender perspective”, Global March against Child Labour, 2017.

(٤٣) انظر Katarina Schwarz, Jean Allain and Bernard Silverman, “The prohibition of human exploitation in domestic legislation: a global comparative and empirical analysis” (Rights Lab and Castan Centre for Human Rights Law، يصدر في تموز/يوليه ٢٠١٩).

(٤٤) P. Chand Basha, “Child marriage: causes, consequences and intervention programmes”, *International Journal of Humanities and Social Science Research,* vol. 2, No. 11 (2016); Plan International Egypt, *Baseline Report of the Targeted Villages in the Early Marriage Grant-Funded Project* (2010).

(٤٥) Elaine Unterhalter and Charlotte Nussey, scoping paper for Plan International, *Because I am a Girl* 2012 report (Institute of Education, University of London, 2011)؛ و Plan International, *Breaking Vows* (2011).

(٤٦) Chantal Thomas, “Immigration controls and ‘modern-day slavery’”, in Prabha Kotiswaran, ed., *Revisiting the Law and Governance of Trafficking, Forced Labor and Modern Slavery* (Cambridge University Press, 2017).

أطفالهم للعمل كوسيلة لزيادة الإيرادات الضئيلة[٤٧]. وهناك أيضا خطر إضافي بحدوث إعادة الاستغلال عندما تكون سياسات الهجرة تقييدية. وبالنسبة للعديد من الضحايا من الأطفال، لا توجد وسائل مأمونة لهم للمغادرة أو العودة إلى بلدانهم الأصلية حيث يمكن لمقدمي الرعاية أن يكونوا هم مصدر استغلالهم، أو بسبب عجز الوالدين، أو بسبب التخلي عنهم، أو تيتمهم[٤٨].

جيم - النزاعات والأزمات البيئية

٤١ - هناك علاقة قائمة بين استرقاق الأطفال، وحالات النزاعات والكوارث (وبالتالي الأحوال المناخية). ولا تزال النزاعات والكوارث الطبيعية تخلف أثرا مدمرا على المجتمعات والاقتصادات. يعيش حوالي ربع جميع الأطفال في البلدان المتضررة من النزاعات أو الكوارث، كما أن فقدان سبل كسب الرزق للأسر المعيشية، والتشريد القسري، وغير ذلك من الصعوبات التي تنزل في أوقات الأزمات يجعل هؤلاء الأطفال عرضة بوجه خاص لاسترقاق الأطفال. فقد يتعرضون لخطر التجنيد ليصبحوا أطفالاً جنوداً، ونتيجة لذلك، فإنهم قد يتعرضون للاستغلال، بما في ذلك جنسيا، أو قد يُجبرون على العمل في ظروف خطرة مثل التعدين. وانتشار عمل الأطفال في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة هو أعلى بنسبة ٧٧ في المائة من المتوسط العالمي[٤٩].

٤٢ - وفي حين لا يوجد إلا القليل من البحوث بشأن العلاقة بين تغير المناخ والرق، تشير الأدلة التي جمعت في كمبوديا، على سبيل المثال، إلى أن الرق يتفاقم بسبب تغير المناخ[٥٠]. وفي الحالات التي تُعطل فيها الأزمات البيئية المجتمعات المحلية، يتفكك النسيج الاجتماعي وهياكل حماية الأطفال[٥١]، وينخفض الدعم الصحي[٥٢]، ويزداد الفقر[٥٣]. وقد دفع الجفاف في أفغانستان الأسر إلى سحب أطفالها من المدارس وزيادة زواج الأطفال[٥٤]، وفي بنغلاديش، لوحظ في المجتمعات المحلية عدد من الاستجابات

(٤٧) Peter Dwyer, Hannah Lewis, Lisa Scullion and Louise Waite, *Forced Labour and UK Immigration Policy: Status Matters?* (Joseph Rowntree Foundation, 2011); Bridget Anderson and Ben Rogaly, *Forced Labour and Migration to the UK* (Centre on Migration Policy & Society (COMPAS), University of Oxford, 2005).

(٤٨) Kate Roberts, Human Trafficking Foundation, and Vicky Brotherton, on behalf of the Anti-Trafficking Monitoring Group, written evidence regarding discretionary leave: letter dated 27 February 2017 to Frank Field, MP, Chair, United Kingdom Parliament Work and Pensions Committee.

(٤٩) ILO, *Global Estimates of Child Labour* (2017).

(٥٠) Katherine Brickell and others, *Blood Bricks: Untold Stories of Modern Slavery and Climate Change from Cambodia* (Royal Holloway University of London, 2018).

(٥١) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٩ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن تعزيز الجهود الرامية إلى منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها.

(٥٢) Mahbuba Nasreen, *Violence against Women during Flood and Post-flood Situations in Bangladesh* (Dhaka, ActionAid Bangladesh, 2008).

(٥٣) Margaret Alston, Kerri Whittenbury, Alex Haynes and Naomi Godden, "Are climate challenges reinforcing child and forced marriage and dowry as adaptation strategies in the context of Bangladesh?", *Women's Studies International Forum,* vol. 47 (2014).

(٥٤) Afghanistan Food Security Cluster, *Afghanistan Emergency Food Security Assessment* (August-September 2018).

التكيفية لتحديات المناخ التي تزيد من الهشاشة إزاء الاسترقاق. وتشمل هذه الاستجابات ما يلي: زيادة الديون لشراء الأغذية؛ والهجرة إلى الخارج بحثاً عن الدخل؛ وإرسال الأطفال بعيدا للعمل و/أو سحبهم من المدرسة، ونتيجة لذلك إكراه عدد من الفتيات على الزواج(٥٥).

٤٣ - ومن المرجح أن يكون هناك تمييز بين الأزمات البيئية الحادة والبطيئة الظهور قد يؤثر على المخاطر بطرق مختلفة، ولكن يلزم إجراء المزيد من البحوث لفهم هذا التمييز والآثار الطويلة الأجل على أشكال الرق المعاصرة لكل من نوعي الأزمات.

خامسا - العواقب بالنسبة إلى الطفل

٤٤ - يعزز استرقاق الأطفال ويديم دورة الفقر، واعتلال الصحة، والأمية و/أو العجز، ويؤثر سلبا على حقوق الطفل ويعوق التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع.

ألف - الحق في بيئة أسرية

٤٥ - في الحالات التي لا يؤيد فيها الآباء والأقارب بشكل فاعل استرقاق طفل ما، كثيرا ما يُفصل الأطفال عن والديهم لأغراض استرقاقهم. وفي كثير من الأحيان، يكون فصل الأطفال عن بيئتهم وثقافتهم ومجتمعهم المحلي حيلة يستخدمها المجرمون للسيطرة على الأطفال بشكل أكبر، وحرمانهم من شبكات دعمهم ومألوفهم في مناطقهم وثقافتهم (بما في ذلك اللغة). وقد يفقد الأطفال الاتصال بأسرهم تماما، مما يؤثر في قدرتهم على الإفلات من وضعهم، ويكون لذلك عواقب على صحتهم ورفاههم وعلى كامل طيف حقوق الإنسان المكفولة لهم في الأجلين القصير والطويل.

باء - الصحة

٤٦ - هناك ترابط وثيق بين الفقر، وصحة الوالدين، وخطر الاسترقاق. ذلك أن الآباء الذين لا يتمتعون بإمكانية وصول كافية إلى الرعاية الصحية قد لا يكون بمقدورهم العمل، مما يؤدي إلى أزمة مالية في الأسرة ونتيجة لذلك، يتم تسليع الأطفال. وعندما تتعرض الأحوال المالية للضغط، قد يباع الأطفال، أو يجبرون على العمل، أو يدفعون للزواج من أجل الحد من الضغط الاقتصادي على الأسرة. ويكون الأطفال عرضة للخطر إذا تيتموا، أو عندما يعاني أحد والديهم(أو كلاهما) من الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالصحة العقلية التي تؤدي إلى ''تبنيهم'' من قبل الأقارب أو غيرهم، واستعبادهم بعد ذلك.

٤٧ - وتؤدي الإعاقات الصحية التي يسببها استرقاق الأطفال إلى تفاقم أوضاع الفقر القائمة ويمكن أن تديم متواليات الدين والاستغلال والاسترقاق في تجربة الأطفال. ولا تزال هذه المتواليات تظهر في

(٥٥) Margaret Alston and others, loc. cit؛ و Juliette Myers and Hannah Stevenson Doornbos, *Untying the Knot: Exploring Early Marriage in Fragile States* (World Vision, 2013)؛ و ECPAT and Plan International, *Thematic Report: Unrecognised Sexual Abuse and Exploitation of Children in Child, Early and Forced Marriage* (2015).

تجارب الأجيال اللاحقة، ذلك أن ذرية الذين تعرضوا لاسترقاق الأطفال يعانون هم أيضا من آثاره الطويلة الأجل.

٤٨ - وعندما تصبح العرائس الطفلات أمهات طفلات، تزيد احتمالات أن يأتي مواليدهن قبل الأوان وتقل احتمالات بقائهم على قيد الحياة مقارنة بمواليد النساء في العشرينات من أعمارهن. ولزواج الأطفال أثر سلبي كبير على الصحة الإنجابية للفتيات ووفياتهن[٥٦]: إذ إن احتمالات وفاة الفتيات في سنوات مراهقتهن أثناء الولادة ضعف احتمالاتها لدى النساء في العشرينات من أعمارهن. وتزداد المخاطر بخمس مرات بالنسبة لمن هن دون سن الخامسة عشرة. ويزيد زواج الأطفال أيضا من مخاطر إصابة الفتيات بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسيا بسبب محدودية وعي الفتيات بشأن ممارسة الجنس بطريقة أكثر أمانا مع شركاء أكبر سنا في الأغلب وقدرتهن على التفاوض بشأن ذلك[٥٧]. ويرجح أكثر أيضا أن تتعرض العرائس الطفلات لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث[٥٨].

جيم - الأمية والافتقار إلى التعليم

٤٩ - في الحالات التي يكون فيها الأطفال غير قادرين على الحصول على التعليم، تكون قدرتهم على فهم حقوقهم والتمتع بها والدفاع عنها في مرحلتي الطفولة والرشد كلتيهما ضعيفة.

٥٠ - ويمس الاسترقاق أيضا بحق الأطفال في التعليم، إذ يمثل في كثير من الأحيان نهاية تعليمهم، مما يقوض آفاقهم المستقبلية. وإذا نجح الأطفال في الهرب من حالة الاسترقاق، فإن آفاق إيجادهم لعمل ضئيلة، وهو ما يجعل من المستحيل عليهم تقريبا التحرر من الفقر. وهذا يجعل استرقاق الأطفال عرَضا من أعراض الفقر ومحركا من محركاته في الآن نفسه[٥٩].

سادسا - الاستراتيجيات الرامية إلى منع استرقاق الأطفال والقضاء عليه

٥١ - تشير الأدلة إلى أنه إذا استمر إحراز التقدم نحو القضاء على عمل الأطفال بالمعدل الذي سُجل في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، سيظل مع ذلك ١٢١ مليون طفل يزاولون عمل الأطفال بحلول

---

(٥٦) Plan International, *Early Marriage in Niger: Results of the Survey Conducted by Plan in 36 Villages of Dosso Province in Niger* (2003)؛ و International Parenthood Federation and the Forum on Marriage and the Rights of Women and Girls, *Ending Child Marriage* (2007)؛ و Judith Bruce and Shelley Clark, *The Implications of Early Marriage for HIV/AIDS Policy,* brief based on a background paper prepared for the WHO/UNFPA/Population Council Technical Consultation on Married Adolescents (New York, Population Council, 2004).

(٥٧) Plan International, *Breaking Vows* (2011)؛ و UNICEF, "Child marriages: 39,000 every day" (press release, 7 March 2013).

(٥٨) Alula Pankhurst, "Child marriage and female circumcision: evidence from Ethiopia", Young Lives Policy Brief 21 (2014).

(٥٩) Sanlaap, *Under-age Marriage in Rural West Bengal – A Survey Based Study* (Sanlaap, 2007)؛ و ECPAT and Plan International, *Thematic Report: Unrecognised Sexual Abuse and Exploitation of Children in Child, Early and Forced Marriage* (2015).

العام ٢٠٢٥[٦٠]. وهناك عدد من التحديات المعترف بها التي تعترض القضاء على الرق، منها محدودية التشريعات والأطر التنظيمية الملائمة؛ ومحدودية أطر الرعاية الاجتماعية الملائمة؛ والأزمات البيئية وتغير المناخ؛ ورداءة الهياكل الأساسية للتعليم والصحة والزراعة والقانون؛ والنزاعات؛ وتدني قدرة المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على دعم الأفراد والمجتمعات المحلية؛ وسلاسل الإمداد مجهولة المصدر وغير الشفافة وغير المنظمة التي تحول دون نظر الشركات التجارية في استرقاق الأطفال في سلاسل إمداداتها[٦١]. وينبغي للمبادرات ألا تستهدف الأطفال فحسب، بل وأيضا التحديات التي يواجهها مقدمو الرعاية والمجتمعات المحلية.

ألف – الأطر التشريعية والتنظيمية

٥٢ – من أجل القضاء على استرقاق الأطفال وتعزيز تنمية عمالة لائقة للشباب، ينبغي وضع أطر قانونية وسياساتية قوية وتنفيذها تنفيذا فعالا. وينبغي لهذه الأطر أن تشمل قواعد تنظيمية متوائمة مع المعايير والتوصيات الدولية. وتوفر المعاهدات الدولية القائمة دافعا لكفالة أن يتلقى الأطفال اهتماما خاصا، إلا أن ترجمتها إلى قوانين وطنية ليست دائما واضحة ولا تنفذ تنفيذا كاملا. وعلى الرغم من حظر الاسترقاق على الصعيد العالمي، لا يزال يتعين على عدد كبير من الدول أن تجرّم الرق، كما أن العديد من القوانين الوطنية لا تغطي كامل مجموعة الممارسات الشبيهة بالرق.

٥٣ – ويتيح البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل نظاما لتقديم الأفراد والدول شكاوى إلى لجنة حقوق الطفل وكذا آلية للتحقيق يمكن للجنة أن تحركها للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الطفل. ولهذا فإن توسيع نطاق التصديق على البروتوكول الثالث أمر أساسي لتعزيز حماية حقوق الطفل؛ وأثناء كتابة هذا التقرير، لم تكن للبروتوكول إلا ٥١ دولة موقّعة و ٤٤ طرفا.

٥٤ – وهناك أيضا أوجه عدم اتساق كبيرة بين القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للسن الذي يُسمح فيه بالاستخدام، وتلك التي تحدد سن التعليم الإلزامي. ذلك أن عددا من الدول تحدد السن الأدنى لإتمام الدراسة الإلزامية أعلى من الحد الأدنى لسن الاستخدام الذي حددته عند التصديق.

٥٥ – وتتسم التشريعات المتعلقة بزواج الأطفال بالتغير الشديد. ففي دراسة لقوانين زواج الأطفال في ١٩١ بلدا، تبين أن زواج الفتيات دون سن ١٨ عاما مسموح به قانونا في ٢٣ من أصل ١٩١ بلدا، وفي ستة بلدان لا تنص التشريعات صراحة على أي تحديد للحد الأدنى لسن الزواج إذا وافق الآباء على الزواج. ويزداد ذلك زيادة كبيرة في الحالات التي يؤخذ فيها بالاستثناءات، حيث إن ١٨ في المائة من البلدان تسمح بسن أدنى للزواج استنادا إلى القانون العرفي و/أو الديني كما أن ٩٩ بلدا (٥٢ في المائة) تسمح بالزواج المبكر إذا وافق الوالدان أو الوصي. ويزداد الاستثناء القانوني على نحو فريد في بلدان الأمريكتين، في حين تسود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاستثناءات التي تستند إلى القانون العرفي والديني[٦٢].

(٦٠) ILO, *Global Estimates of Child Labour* (2017).

(٦١) https://satyarthi.org.in/assets/pdf/BMGFB.pdf.

(٦٢) Megan Arthur and others, "Child marriage laws around the world: minimum marriage age, legal exceptions, and gender disparities", *Journal of Women, Politics & Policy,* vol. 39, No. 1 (2018).

٥٦ - وتوجد في عدد من البلدان التي لديها أعلى معدلات الزواج المبكر (الزيجات المسموح بها دون سن ١٨ عاما) أيضا قوانين خاصة بالموافقة تتسم بعدم المساواة بين الفتيان والفتيات، إذ تعزز مقبولية زواج الفتيات في سن مبكرة أكثر من الفتيان. ويمكن أن يتزوج الفتيان، حسب انتمائهم الديني، في سن ١٣ عاما في لبنان، بينما يسمح للفتيات أن يتزوجن في سن ٩ أعوام[٦٣]. وعلى الرغم من أنه لم يعد عرفا أن تتزوج مثل هؤلاء الفتيات، يدل هذا رغم ذلك على عدم المساواة في المعاملة بين الفتيان والفتيات[٦٤]. والسن في جمهورية إيران الإسلامية بالنسبة للفتيان هو ١٥ عاما، بينما هو محدد في ١٣ عاما للفتيات[٦٥]. وعند الأخذ باستثناءات موافقة الوالدين بشأن الحد الأدنى للسن، يزداد الفرق بين الجنسين، ذلك أن ٥٩ بلدا من بين ١٩١ من البلدان المشمولة بالدراسة (٣١ في المائة) لديها قوانين للحد الأدنى لسن الزواج تسمح للفتيات بالزواج في سن أبكر من الفتيان بموافقة الوالدين[٦٦].

٥٧ - وتبين الإحصاءات بوضوح أن استخدام المعاهدات والقانون لوحده كوسيلة لتنظيم أو منع الزواج المبكر غير كاف من دون الإنفاذ الملائم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة إلى زيادة الوعي بين الفتيات والشابات بحقوقهن بموجب القانون الدولي، مع إرفاق ذلك بالضغوط المحلية والدولية لكفالة الإنفاذ[٦٧].

٥٨ - وحيثما وجدت قوانين لسن الزواج وكانت تُنفذ تنفيذا صارما، يبدو أن لذلك تأثيرا إيجابيا على بقاء الفتيات في المدارس. وأكدت دراسة أجريت في بنغلاديش أن من شأن تقييد الزيجات دون سن ١٧ عاما قانونا أن يزيد متوسط تعليم الإناث بتسعة في المائة في الحد الأدنى. وخلصت نفس الدراسة إلى أن تأجيل الزواج بسنة واحدة في أوساط الفئة التي تتراوح أعمارها بين ١١ و ١٦ عاما يزيد من معرفة الكبار بالقراءة والكتابة بنسبة ٥,٦ في المائة[٦٨].

٥٩ - ويكون الهيكل القانوني أكثر فعالية عندما ينسحب على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ إن استمرار عمل الأطفال وانتهاكات الحقوق الأساسية الأخرى مترابطان ترابطا وثيق الصلة. وينبغي إحراز المزيد من التقدم في دمج تطبيق القوانين المتعلقة بعمل الأطفال مع القوانين التي تحمي حقوق العمل الأساسية الأخرى، تمشيا مع إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لعام ١٩٩٨، وإعلان عام ٢٠٠٨ المتعلق بالعدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، وعلى النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

---

(٦٣) التقرير الدوري الثالث المقدم من لبنان إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/LBN/3).

(٦٤) معلومات من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠١١).

(٦٥) انظر الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل على التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع لجمهورية إيران الإسلامية (CRC/C/IRN/CO/3-4)، الفقرة ٢٧.

(٦٦) Megan Arthur and others, "Child marriage laws around the world: minimum marriage age, legal]exceptions, and gender disparities", *Journal of Women, Politics & Policy* , vol. 39, No. 1 (2018).

(٦٧) Plan International, *Breaking Vows* (2011).

(٦٨) Erica Field and Attila Ambrus, "Early marriage, age of menarche, and female schooling attainment in Bangladesh", *Journal of Political Economy*, vol. 116, No. 5 (2008)؛ و Plan International, *Breaking Vows* (2011).

٦٠ - وإجمالا، يبدو أن نظم تفتيش العمل أيضا ضعيفة نسبيا، بسبب محدودية الموارد. وعلاوة على ذلك، فإنه حيثما وجدت نظم التفتيش، فإن قلة تصل إلى أماكن العمل في الاقتصادات غير الرسمية حيث يمكن أن يوجد معظم عمل الأطفال.

٦١ - ولطالما اعتُبرت فعالةً المبادراتُ التي تعالج أوجه الترابط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك إبرام الشراكات الاجتماعية، وتحسين التعليم، وظروف العمل، وإنفاذ القانون. ولهذا السبب نجح البرنامج القطري للعمل اللائق في قطاع زراعة القطن في أوزبكستان في القضاء المنهجي أو النسقي على عمل الأطفال والسخرة، ولكن ليس على كل الحالات الفردية لعمل الأطفال والسخرة[٦٩].

باء - التعليم

٦٢ - ثمة ارتباط لا فكاك منه بين التعليم واسترقاق الأطفال. ذلك أن التعليم الجيد والمتاح للجميع بتكلفة معقولة يعزز جميع حقوق الأطفال، ويساعد في تحسين أوضاع الفقر المتوارثة بين الأجيال، ومن ثم يحد من اعتماد الأسر على عمل الأطفال. وتكتسي هذه الآثار أهمية كبيرة بشكل خاص بالنسبة للفتيات.

٦٣ - وتؤدي محدودية توافر المرافق التعليمية العامة في بعض البلدان إلى الاعتماد على المدارس الخاصة التي لا تطيق تكلفتها العديد من الأسر، ولا سيما تلك المنحدرة من أدنى الأوساط الاجتماعية - الاقتصادية. وفي سياقات أخرى، يمكن لتكاليف الرسوم واللوازم المدرسية أو اللباس الموحد أن تكون خارج حدود المطاق. ويؤدي الاستثمار في النماء في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي دورا حيويا في تعزيز ثقافة التعلم وترسيخ أهمية التعليم لدى الآباء.

٦٤ - وتساهم محدودية جودة التعليم ومخاطر من قبيل التحرش الجنسي أو العنف في المدرسة أو في الطريق إليها أيضا في ترك الأطفال للمدرسة ودخولهم مجال العمل. ويتحدث العديد من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس عن عدم اهتمامهم بالتعليم، وبالمثل يشير الآباء إلى أنه ليس بأهمية العامل الرئيسي في قراراتهم المتعلقة بمغادرة أطفالهم المدارس وإرسالهم إلى العمل[٧٠].

٦٥ - ويُعد الالتحاق بالمدرسة في الوقت المناسب ومدة التعليم - الانتقال إلى المرحلة الثانوية تحديدا - أمرا حاسما أيضا إن كان للتعليم أن يحمي الفتيات من الزواج المبكر والزواج القسري. وقد حددت التقديرات طول مدة التعليم اللازمة لإحداث فرق في قدرة الفتاة على أن يكون لها رأي بشأن توقيت زواجها واختيار شريكها في فترة ما بين ٧ و ١٠ سنوات[٧١]. وهناك أحيانا فجوة من عدة سنوات بين الفتيات اللائي يتركن المدرسة والزيجات التي تتم. وقد لا تكون أفرقة إدارة المدارس على علم بمسألة ينظر

(٦٩) ILO, *Third Party Monitoring of Child Labour and Forced Labour During The 2018 Cotton Harvest in Uzbekistan* (2019).

(٧٠) منظمة العمل الدولية، *وإنهاء عمل الأطفال بحلول ٢٠٢٥: استعراض السياسات والبرامج* (جنيف، ٢٠١٨).

(٧١) UNICEF, "Early marriage: child spouses", *Innocenti Digest* No. 7 (March 2001)؛ و Claire Norhona, Roger Jeffrey and Patricia Jeffrey, "Schooling, transitions and reproductive citizenship for poor people in urban and rural north India: preliminary results from Alwar and Dewas, RECOUP Working Paper No. 15 (2008)؛ و Plan International, *Breaking Vows* (2011).

إليها على أنها خاصة و ''ثقافية'' وعائلية، أو قد تكون متلكئة في التدخل فيها. وعلى سبيل المثال، كشفت إحدى الدراسات في مالي أن الفتيات يغادرن المدرسة لا ليتوجهن مباشرة إلى الزواج، بل ليذهبن بدلا من ذلك إلى المدينة للعمل كخادمات وكسب المال الكافي لتمويل جهاز زواجهن(٧٢). وهذا الفارق الزمني يعني أنه يرجح أن يتم التقليل من أثر الزواج المبكر والزواج القسري، كما أن الصلة بين زواج الأطفال والتعليم يتغافل عنها أحيانا وتترك من دون علاج(٧٣). ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن الالتحاق بالمدارس والبقاء في التعليم حتى المرحلة الثانوية وما بعدها أمر حيوي لمنع زواج الأطفال(٧٤).

٦٦ - ولهذا فإن ثمة حاجة إلى تحول ثقافي بالتوازي مع التنفيذ الفعال للقانون، مع زيادة الفرص الاجتماعية والاقتصادية. ويعد المنع، بدلا من المعاقبة، بتحقيق نتائج مستدامة. كما أن المحاولات التي قامت بها الوكالات الحكومية وغير الحكومية لوقف زواج الأطفال، أو التي تمت بمبادرة من المجتمعات المحلية من أجل وقف زيجات الأطفال الوشيكة ورفع القضايا إلى علم سلطات إنفاذ القانون، تكبد في كثير من الأحيان خسائر مالية تضر بعزة الأسرة وتهدد شرف العروس. ولذلك فإنه يرجح أكثر أن تؤدي الإجراءات الرامية إلى تغيير المعارف والمعتقدات إلى معالجة المواقف وتغيير الممارسة، في حين تنبغي صياغة الأحكام القانونية على نحو يجعلها تعمل كرادع في المقام الأول(٧٥)، مثل برنامج ''نور من أجل حواء'' (Light for Eve) الذي دشنته وزارة الشباب والرياضة الإثيوبية مع الحكومات الإقليمية والمحلية والشركاء الدوليين. ويعود نجاح التدخل إلى الاهتمام الذي أولاه للتحديات المعقدة الناجمة عن العزلة الاجتماعية للفتيات وحرمانهن الاقتصادي(٧٦). وجرى لاحقا تبسيط برنامج ''نور من أجل حواء'' وتوسيعه بنجاح على نطاق ست مناطق أخرى في إثيوبيا(٧٧).

جيم - الحد من الفقر

٦٧ - يمكن للفقر أن يضطر الأسر إلى اللجوء إلى عمل الأطفال عند الافتقار إلى حلول أخرى. ولهذا ستكون السياسات والبرامج التي تساعد على تخفيف الضعف الاقتصادي للأسر المعيشية ذات أهمية

(٧٢) Peter Laugharn, *Negotiating 'Education for Many': Enrolment, Dropout and Persistence in the Community Schools of Kolondièba, Mali,* project report (Consortium for Research on Educational Access, Transitions and Equity, 2007). وانظر أيضا Marie Lesclingand, "Migrations des jeunes filles au Mali: exploitation ou émancipation ?", *Travail, genre et sociétés*, vol. 25, No.1 (April 2011).

(٧٣) المرجع نفسه.

(٧٤) UNICEF, "Early marriage: child spouses", *Innocenti Digest* No. 7 (March 2001)؛ و Claire Norhona and others, "Schooling, transitions and reproductive citizenship for poor people in urban and rural north India" (2008)؛ و Plan International, *Breaking Vows* (2011).

(٧٥) ECPAT and Plan International, *Thematic Report: Unrecognised Sexual Abuse and Exploitation of Children in Child, Early and Forced Marriage* (2015).

(٧٦) Annabel S. Erulkar and Eunice Muthengi, "Evaluation of Berhane Hewan: a program to delay child marriage in rural Ethiopia", *International Perspectives on Sexual and Reproductive Health,* vol. 35, No. 1 (March 2009).

(٧٧) The Evidence Project, "Using data to target and scale-up girls' support programs and child marriage prevention", policy brief (October 2017).

حيوية في إنهاء رق الأطفال وعمل الأطفال بشكل أعم. وأثبتت برامج تقديم الدخل وتحقيق الأمن للأسر التي تعتمد في جزء من دخلها على عمل أطفالها أنها فعالة على نحو خاص.

٦٨ - وأثبتت برامج التحويلات النقدية التي تعوض الأسر عن استثمارها في تعليم أطفالها أنها مفيدة في مكافحة عمل الأطفال، في حين يمكن أن تؤدي البرامج التي توفر العمل لأفراد الأسرة البالغين إلى اضطلاع الأطفال بعبء مسؤوليات عمل إضافية داخل الأسرة(٧٨).

٦٩ - وتشكل كفالة الحصول على عمل لائق وآمن وبأجر كاف للبالغين والشباب الذين وصلوا سن العمل مسألة أساسية في مواجهة الفقر، بالنظر إلى أن عمالة الأطفال أكثر شيوعا في المناطق التي تفتقر إلى العمل اللائق. كما أنها أكثر شيوعا في السياقات التي تكون فيها إمكانية الحصول على حقوق العمل محدودة. ومن ثم، فإن تمكين العمال من الحصول على حقوقهم، من خلال علاقات العمل القوية والحرية النقابية أمر بالغ الأهمية. وغالبا ما تعني فرص العمل اللائق رجحان أن تؤجل الأسر دخول أطفالها إلى مجال العمل والاستثمار في تعليمهم أولا.

دال - سلاسل التوريد والنهج القائمة على أساس المناطق

٧٠ - من المرجح أن تستفيد جهود التصدي لعمل الأطفال في سلاسل الإمداد من النهج القائمة على أساس المناطق، التي تعالج العوامل التي تدفع إلى جميع أنواع عمل الأطفال في سياق جغرافي معين، بدلا من النظر تحديدا إلى سلاسل توريد بعينها. وقد يساعد هذا النهج على الحد من احتمال ترك الأطفال للعمل في سلسلة للإمداد ودخول سوق العمل من جديد في سلسلة إمداد أخرى أو شكل آخر من أشكال العمل. وهناك عدد متزايد من المخططات التي تعتمد هذه الطريقة، بما في ذلك برامج المنظمات غير الحكومية المقدمة تحت خانة ''القرى الصديقة للأطفال''.

٧١ - وسيكون الدعم المتواصل من المؤسسات التجارية ضروريا أيضا لكفالة إحراز تقدم مستمر نحو القضاء على استرقاق الأطفال. وعلى سبيل المثال، يمكن للجهود المشتركة بين المؤسسات التجارية والصناعات أن تساعد على التأكد من عدم الاكتفاء بمجرد نقل عمل الأطفال من سلسلة إمداد ليظهر في سلسلة أخرى. وعلاوة على ذلك، تساعد الشراكات بين مجموعة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة - بما في ذلك الحكومة والصناعة والمشترون الدوليون ومنظمات أصحاب العمل والعمال، ومجموعات المجتمع المدني - على كفالة تنسيق وفعالية واستدامة مبادرات الامتثال والتنفيذ(٧٩).

هاء - الاستجابات الإنسانية

٧٢ - ثمة حاجة إلى دمج التدابير الرامية إلى منع استرقاق الأطفال في جميع أنواع العمل الإنساني، بدءا من برامج التأهب والقدرة على الصمود إلى مبادرات الاستجابة الإنسانية والانتعاش بعد انتهاء الأزمات. وتثبت هذه الأنشطة أنها أكثر فعالية عندما تشرك السلطات العامة وتستفيد من الهياكل والعمليات

(٧٨) المرجع نفسه.

(٧٩) ILO, *Ending Child Labour by 2025: A Review of Policies and Programmes* (2018).

القائمة. كما أن التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية في التصدي لاسترقاق الأطفال أمر أساسي أيضا لتحقيق نتائج أكثر فعالية واستدامة[٨٠].

واو – المبادرات والتعاون الدوليان

٧٣ – تتطلب استراتيجيات الحد من الاسترقاق نهجا تعاونيا متعدد الأوجه بين مختلف أصحاب المصلحة. ويجب على الحكومات والأعمال التجارية أن تشكل شراكات إقليمية ودولية من أجل تحقيق أقصى حد من الكفاءة وتجنب ازدواجية الجهود[٨١]. وسيكون التعاون مع الشركاء الإنمائيين والدوليين بشأن تحسين إنفاذ تسجيل المواليد، وكفالة وجود قوانين تنظم الحد الأدنى لسن الزواج، وإدماج تدابير التصدي لاسترقاق الأطفال في المبادرات الحكومية الأوسع نطاقا، مثل الصحة والتعليم والعمالة، أمرا أساسيا بدوره[٨٢].

٧٤ – ومن المبادرات الدولية الكبرى للتصدي لاسترقاق الأطفال هناك البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال والسخرة (IPEC+). ويجمع البرنامج معا كلا من البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية للقضاء على عمل الأطفال وبرنامج العمل الخاص لمكافحة السخرة من أجل إنشاء قوة رئيسية في مجال مكافحة عمل الأطفال، واسترقاق الأطفال، والسخرة، والاتجار بالبشر. ويعمل برنامجه العالمي الرئيسي على جميع المستويات، من المجتمعات المحلية إلى الحكومات، من أجل تعزيز القضاء على عمل الأطفال والخسرة وتعزيز حقوق العمال، مع التركيز بوجه خاص على الاقتصادات الريفية وغير الرسمية، والمؤسسات التجارية، وسلاسل الإمداد العالمية، والبلدان التي تمر بأزمات وبأوضاع هشة[٨٣].

٧٥ – وساعدت تقارير منظمة العمل الدولية أيضا نحو ١١٥ بلدا في مكافحة عمل الأطفال والسخرة، من خلال تيسير وضع وسن القوانين، وخطط العمل والسياسات الوطنية والعمل مع منظمات أرباب العمل والعمال والمشاريع التجارية من أجل تنفيذ مبادئ مناهضة عمل الأطفال في سياساتها وإجراءاتها وممارساتها التجارية. وقد حققت هذه المبادرات نتائج جيدة، حيث يُقدر أن عدد الأطفال العمال خُفِّض بـ ٩٤ مليونا بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٦[٨٤].

٧٦ – وفي أعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٢ و ٢٠١٦، أصدرت منظمة العمل الدولية تقديرات عالمية للعمل القسري والاتجار بالبشر وقامت، من خلال هذه العملية، بوضع وتنفيذ منهجية تستخدم مؤشرات لقياس السخرة على الصعيد الوطني[٨٥]. ومع ذلك، يستمر الافتقار إلى بيانات قوية مصنفة عن الجهود المبذولة في مجال الاسترقاق ومكافحته. ومن شأن تخصيص الموارد لهذه الغاية على الصعيد الوطني وإعطاء الأولوية لجمع وتبادل البيانات والبحوث أن يلقي الضوء على الثغرات الموجودة في المعارف والتنفيذ من جهة،

(٨٠) المرجع نفسه.

(٨١) ILO, *Global Estimates of Child Labour* (2017).

(٨٢) Plan International, *Breaking Vows* (2011).

(٨٣) ILO and International Programme on the Elimination of Child Labour and Forced Labour (IPEC+), *Global Flagship Strategy* (2018).

(٨٤) IPEC+, *Global Flagship Programme Implementation* (2019).

(٨٥) المرجع نفسه.

ويساعد في توثيق كيفية تحقق الأثر من جهة أخرى بحيث يمكن تطبيق النماذج الناجحة على نطاق أوسع.

٧٧ - وفي كثير من البلدان، تبقى تكلفة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استرقاق الأطفال خارج حدود المطاق، ولذلك قد يلزم حشد الموارد الدولية لكفالة قدرة الحكومات على تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز فرص الحصول على التعليم، والترفيه والتنمية الصحية، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا[٨٦]. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومات أن تعطي الأولوية للإجراءات في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق تخصيص موارد مالية كافية لجهود مكافحة الرق. وقد يعني ذلك أنه ينبغي خفض الإنفاق العسكري لتحرير الموارد من أجل التنمية المستدامة.

زاي - أنشطة المجتمع المدني

٧٨ - وقد كان بناء تحالفات قوية بين الحكومة، وسلطات إنفاذ القانون، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية في مسعى شامل ومتظافر من أجل بناء القدرة على التصدي لاسترقاق الأطفال فعالا في بعض السياقات. وتدعو منظمات غير حكومية متعددة إلى توفير التدريب للأطفال، وتعزيز تمكين الطفل من خلال إنشاء مجالس الأطفال، وتيسير الأحداث الخارجة عن المناهج الدراسية لفائدة الأطفال والشباب، وزيادة توعية الأسر بشأن مخططات الرعاية الاجتماعية الحكومية، وتغيير المواقف بشأن قضايا من قبيل تعليم الأطفال والفتيات، وزواج الأطفال، والاتجار بالأطفال، والعنف ضد الأطفال؛ وزيادة الوعي في أوساط المجتمع المحلي بشأن حقوق الإنسان مع التركيز على الحقوق الجنسية والإنجابية. وقد كان إنشاء مراكز إعلامية، ووضع برامج بديلة لكسب المعيشة، والتوعية القانونية وحملات الصحة والنظافة الصحية من الأمور الفعالة أيضا، فضلا عن حملات التدريب والتوعية الموجهة للحكومات والوكالات الأخرى.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - استنتاجات

٧٩ - يؤدي تفاعل معقد للعوامل إلى استرقاق الأطفال. فقد يحدث الاسترقاق نتيجة الظروف الأسرية الصعبة، والتمييز، والأطر الصحية الرديئة، والتهميش، والنزاعات، والأزمات البيئية، والطلب على اليد العاملة الرخيصة، والفقر، وعدم فعالية وعدم كفاية الأطر التشريعية وأطر الرعاية الاجتماعية، وصعوبات الحصول على التعليم، والتقاليد الثقافية الضارة، وعدم المساواة بين الجنسين، وضعف إنفاذ القوانين أو عدم كفاية التشريعات، وكذا عدم اكتراث الجمهور أو عدم الوعي التي يمكن أن توجِد ظروفا يكون معها الأطفال عرضة للاستغلال.

٨٠ - وقد أظهرت هذه الدراسة أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز في العديد من البلدان، تشير الدلائل إلى أن استرقاق الأطفال سيزداد، وأن هناك حاجة ملحة للالتزام السياسي وزيادة الجهود الرامية إلى التصدي لاسترقاق الأطفال إذا ما أريد للمبادرات أن تواكب النمو. ومن ثم فإن

(٨٦) ILO, *Global Estimates of Child Labour* (2017).

معالجة المسألة تتطلب نُهجا كلية تعالج مجموعة واسعة من العوامل التي ينبغي أن توجه إلى الأطفال وأسرهم والمجتمعات المحلية.

باء – توصيات إلى الدول الأعضاء

٨١ – في ضوء هذه الاعتبارات، توصي المقررة الخاصة بأن تقوم الدول بما يلي:

(أ) التصديق على المعاهدات ذات الصلة وبروتوكولاتها، ولا سيما اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمال المنزليين، فضلا عن البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، وبخاصة توسيع نطاق التصديق على البروتوكول المتعلق بالبلاغات؛

(ب) وضع شرط واضح يجعل الحد الأدنى لسن الزواج لا يقل عن ١٨ عاما للفتيان والفتيات دون استثناء؛

(ج) اعتماد تشريعات شاملة تُجرّم كافة أشكال الرق المعاصرة وتنفيذها بفعالية، بما في ذلك تجريم الممارسات الشبيهة بالرق بصورة أعم؛

(د) كفالة فعالية تسجيل المواليد والزيجات؛

(هـ) مواءمة القوانين المحلية والإقليمية استنادا إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وقضايا العمل، فضلا عن المعايير الدولية الأخرى وأهداف التنمية المستدامة؛

(و) كفالة حماية حقوق الأطفال الضحايا حماية كافية، وكفالة عدم تأبيد أو تيسير استرقاق الأطفال نتيجة لسياسات تقييدية في مجال الهجرة؛

(ز) إضفاء الطابع المؤسسي على آلية تنسيق دائمة مشتركة بين القطاعات قائمة على حقوق الإنسان لتيسير النشاط المشترك على نطاق مختلف مستويات الحكومة المعنية بالأطفال بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك بين الحكومة والمجتمع المدني؛

(ح) كفالة وصول الأطفال ضحايا الرق الفعلي إلى القضاء وقدرتهم على إيصال صوتهم، على سبيل المثال، عن طريق إزالة القيود الزمنية على التماسات البطلان، وتوفير دعوة مستقلة لصالح الأطفال، عن طريق أمين مظالم الأطفال أو مفوضين للأطفال. وعلاوة على ذلك، كفالة حصول الضحايا مجانا على خدمة المعونة القانونية وسبيل للانتصاف؛

(ط) مقاضاة مرتكبي استرقاق الأطفال بشكل فعال بالإضافة إلى وسائل انتصاف قانونية فعالة للأطفال الذين انتهكت حقوقهم؛

(ي) معالجة الأسباب الجذرية لاسترقاق الأطفال، بما في ذلك عن طريق التوعية الشاملة بحقوق الطفل على الصعيد الوطني، وزيادة الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين؛

(ك) تعزيز نظم التفتيش من خلال تمكين تحديدٍ أكثر فعالية لهوية الضحايا في القطاعات الاقتصادية التي يسود فيها استرقاق الأطفال؛

(ل) إدراج أحكام مكافحة الرق في جميع السياسات والبرامج الاجتماعية لكفالة بروز شواغل استرقاق الأطفال في السياسات الأوسع نطاقا في مجالات التعليم، والحماية الاجتماعية، وأسواق العمل، ومعايير العمل؛

(م) تعزيز العلاقات بين الجهات الفاعلة الاجتماعية، وواضعي القوانين والسياسات لكفالة بروز منع استرقاق الأطفال والقضاء عليه في التشريع ؛

(ن) إدراج منع زواج الأطفال في تنفيذ الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات؛

(س) منع وإنهاء استرقاق الأطفال، واعتماد أهداف وخطط عمل واستراتيجيات محددة زمنيا وقابلة للقياس وواقعية واستعراضها، إلى جانب تحديد الموارد البشرية الملائمة وتخصيص ميزانيات على الصعيدين الوطني والمحلي وصعيد المقاطعات تكون مراعية لهذه المسألة؛

(ع) اتخاذ تدابير وقائية فعالة لكفالة عدم انخراط المؤسسات التجارية في استرقاق الأطفال، وإخضاع الأعمال التجارية والجناة المعنيين للمساءلة؛

(ف) توسيع نطاق إمكانية الحصول على دعم النماء في مرحلة الطفولة المبكرة وبرامج ما قبل المدرسة، فضلا عن برامج التوعية الداخلية المتعلقة بالأبوة وتقديم الرعاية من خلال تخصيص الموارد الكافية لهذه الجهود؛

(ص) كفالة مجانية التعليم للجميع والحد من التكاليف غير المباشرة من قبيل اللباس الموحد واللوازم المدرسية والنقل إلى المدارس؛

(ق) تقديم خطط للتحويلات العينية، مثل التحويلات النقدية وخطط الغذاء مقابل التعليم، من أجل الحد من انعدام الأمن الغذائي والمالي للأسر المعيشية وزيادة المواظبة على الدراسة؛

(ر) تيسير الحصول على الائتمانات لأصحاب المزارع والمشاريع التجارية الأسرية، وذلك على سبيل المثال من خلال تطوير المدخرات المجتمعية وإنشاء الاتحادات الائتمانية؛

(ش) توسيع تدابير حماية الحد الأدنى للأجور لتشمل القطاع غير الرسمي، إلى جانب تدابير رامية إلى تعزيز الصوت الجماعي والتنظيم الذاتي للعمال، على سبيل المثال من خلال التعاونيات ورابطات المنتجين؛

(ت) زيادة جهود جمع البيانات المصنفة بشأن جميع أبعاد استرقاق الأطفال على الصعيد القطري من أجل إيجاد الأدلة الخاصة بالقطر اللازمة لاستجابات سياساتية وطنية مستنيرة، بما في ذلك التقييمات الدقيقة لأثر هذه السياسات والتدخلات المتعلقة باسترقاق الأطفال قبل التنفيذ وأثناءه وبعده؛

(ث) بالإضافة إلى البيانات الكمية، إجراء تحليلات اجتماعية نوعية للأعراف والتقاليد الاجتماعية، والأدوار الجنسانية، وغيرها من المسببات الاجتماعية والثقافية لاسترقاق الأطفال؛ وسيكون هذا أمرا لازما أيضا لكفالة كون التدخلات فعالة ومبتكرة ومراعية. والتماس المساعدة الدولية في حالة عدم كفاية الموارد لجمع البيانات؛

(خ) بناء وتقاسم المعارف بشأن الآثار المترتبة عن التحديات العالمية الأوسع نطاقا، من قبيل تغير المناخ والهجرة، في استرقاق الأطفال من أجل كفالة اعتماد استراتيجيات فعالة ومتضافرة.

جيم - توصيات إلى أصحاب المصلحة الآخرين

٨٢ - توصي المقررة الخاصة المؤسسات التجارية بما يلي:

(أ) تطبيق نهج عدم التسامح إطلاقا مع استرقاق الأطفال، وكفالة مساءلة المؤسسات التجارية غير الممتثلة، وإتاحة إمكانية الوصول الفعلي إلى العدالة وإلى سبيل انتصاف للأطفال الضحايا؛

(ب) وضع معايير ونظم لرصد وتقييم سلاسل الإمداد من أجل كفالة الامتثال للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(ج) كفالة إدراج أحكام وقائية متعلقة باسترقاق الأطفال في البنود الاجتماعية للمشتريات العامة؛

(د) زيادة شفافية الموردين، والمستثمرين، والعمال، والمستهلكين، وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

(هـ) إشراك منظمات المجتمع المدني، والنقابات، والهيئات الدولية، والحكومات من أجل تحسين القوانين والسياسات التي تمكّن الأعمال التجارية المسؤولة من العمل والحد من خطر استرقاق الأطفال.